تقرير

جورج شاهين

الرئاسة معلّقة على تقاطع القوى الإقليميّة والداخليّة حراكٌ قطري وفرنسي متكامل تحت سقف الخماسيّة

لم تكتمل المساعي المبذولة للتوصل الى انهاء مرحلة خلو سدة الرئاسة بانتخاب رئيس للجمهورية. المشاورات المستمرة في الداخل والخارج لم تصل بعد الى غايتها، وهي باتت رهن مساعي "الخماسية الدولية من اجل لبنان" وعدد من المبادرات التي تنتظر تقاطعا بين التطورات الاقليمية والداخلية، والتي ستنتج انفراجا وتوافقا على انتخاب الرئيس العتيد

عَبَر الشهر الحادي عشر على خلو سدة الرئاسة ومعها المهل الدستورية التي كانت قائمة لانتخاب الرئيس العتيد للجمهورية، ولم تظهر في الافق اي مؤشرات دالة على امكان انتخابه. ففي ظل التعثر الداخلي الذي حال دون العملية الديموقراطية بوجود معادلة نيابية سلبية، لم تسمح لأي فريق من فريقي المواجهة بتأمين النصاب القانوني لايصال مرشحه الى قصر بعبدا، انهت اللجنة الخماسية من اجل لبنان اجتماعها الثالث الذي عقد في نيويورك من دون خارطة طريق محددة لمساعدة اللبنانيين على انتخاب الرئيس.

على وقع سيل السيناريوهات التي اعقبت اللقاء الذي عقد في 19 ايلول الماضي في مقر البعثة الفرنسية في الامم المتحدة، على هامش اعمال الدورة الـ78 للجمعية العامة للامم المتحدة على مستوى كبار الموظفين - رغم وجود وزراء خارجية الدول الخمس في اروقة الامم المتحدة - لم ينته الاجتماع الى بيان ختامي بعدما جمع كلا من مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى في وزارة الخارجية الاميركي باربرا ليف، مديرة شؤون الشرق الاوسط في الخارجية الفرنسية السفيرة الفرنسية السابقة في بيروت آن غريو، سفيري مصر والسعودية في الامم المتحدة، ووزير الدولة للشؤون الخارجية القطري الدكتور محمد عبدالعزيز الخليفي.

وفي انتظار ان تتوافر المعلومات الكاملة لما دار في الاجتماع، وما يمكن القيام به لاحقا بعيدا من مسلسل التسريبات التي تلاحقت على خلفيات تحاكي الرغبات والتمنيات. فوزير الخارجية عبدالله بوحبيب الذي التقى في نيويورك الوزير الخليفي الذي وضعه في اجواء الاجتماع، مجددا استعداد

قطر لتقديم كل مساعدة ممكنة للبنان. اكد لـ "الامن العام" في اتصال هاتفي معه بعد ساعات قليلة على الاجتماع بينهما: "ان مسار عمل اللجنة الخماسية مستمر، وان اي خلاف في وجهات النظر، اذا وجد، فهو لا يفسد في الود قضية".

اضاف: "ما اجمعت عليه الاطراف الخماسية لا يزال عند نسبة عالية تضمن استمرار الحراك الفرنسي".

عن سبب عدم صدور اي بيان ختامي اوضح بو حبيب: "لم تنته الجلسة الى تفاهم حول مضمون البيان ارتؤي عدم اصداره".

ولفت الى "ان الموفد الرئاسي الفرن سي الوزير لودريان يواصل مهمته وان لديه اكثر من خيار يمكن اللجوء اليه، وهو ما سيظهر بشكل اوضح في زيارته الرابعة الى بيروت. فهو يتحرك في اشراف مباشر من الرئيس الفرنسي ماكرون الذي لا يزال يضع ثقته به ويصر على اهمية مواصلة مساعيه التي بدأها لتحقيق ما كلف به من مهمات".

ولفت الى "ان الحراك الفرنسي لا يحول دون تحرك نظيره القطري الذي لا يزال يعمل في اطار اللجنة الخماسية وتحت سقفها بالتعاون مع الجميع".

بالتماهي مع الاشارات التي اوحى بها الوزير بوحبيب، فقد عكس رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في لقاءاته التي عقدها بعد عودته من نيويورك، اجواء ايجابية عند تقويمه لمجموعة اللقاءات التي جمعته احداها بوزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم ال ثاني في مقر البعثة القطرية في الامم المتحدة. وقد نوه بالجهود التي تبذلها قطر لحل الازمة الراهنة في لبنان"،

مؤكدا على مضمون التصريحات التي ادلى بها في نيويورك، عندما قال انه لم يسمع من نائبة وزير الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند عن سقوط المبادرة الفرنسية. ورأى انه "تلمس جمودا على صعيد مساعدة لبنان الى حين انتخاب الرئيس وتنفيذ الاصلاحات".

وفي انتظار عودة الموفد الرئاسي الفرنسي الوزير جان ايف لودريان الى بيروت في جولته الرابعة، تقدم حراك الموفد القطري ابوفهد جاسم ال ثاني الذي باشر اتصالاته وجولاته على رؤساء الكتل النيابية والمهتمين بالاستحقاق المشهد السياسي والديبلوماسي على خلفية مجموعة الافكار المطروحة على طاولة الخماسية والتي تخضع للمناقشات منذ تلك الفترة في كل من بيروت واكثر من عاصمة عربية، خليجية وغربية، بما فيها طهران التي تعتبر معنية بالملف بشكل من الاشكال. بالاضافة الى ما يمكن القيام به لتسهيل الطريق الى جلسة لانتخاب الرئيس وان لم تنته الى هدفها، تليها دورات متتالية ومفتوحة كما يقول به الدستور والى حين انتخابه.

وطالما ان هذه الخطوة ما زالت هدفا للجهود التي بذلتها اللجنة الخماسية منذ الاعلان عن تشكيلها في باريس في 6 شباط الماضي، لا بد من الاشارة الى سلسلة الجهود التي بذلت على مستوى اعضائها الذين

> **لودريان يواصل مهمته ولديه اكثر من خيار ولا يلغي الحراك القطري فهما متكاملان**

يمثلون بالاضافة الى فرنسا صاحبة الدعوة الى اطلاقها، كلا من الولايات المتحدة الاميركية، المملكة العربية السعودية، قطر ومصر. فهي في شكلها وتركيبتها وبمن تمثل على مختلف المستويات، لاسيما وزراء الخارجية فيها وسفرائها في بيروت وعواصم دولهم من الدوحة الى الرياض وواشنطن والقاهرة، ليكرسوا حجم التمثيل التي اكتسبته كاطار تنظيمي للحراك الدولي الساعي الى مساعدة اللبنانيين على تأمين المخارج لازمة الاستحقاق الرئاسي كمدخل لا بد منه لاكتمال عقد السلطات الدستورية من جديد بعد انهاء مرحلة خلو سدة الرئاسة من شاغلها منذ الاول من تشرين الثاني العام الماضي.

فاللجنة، ومنذ تشكيلها سعت الى التنسيق بين اعضائها، تبنت المهمة التي كان قد بدأها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الذي شكل خلية ازمة خاصة في قصر الاليزيه، تولت على مدى اشهر مهمة التواصل مع القيادات اللبنانية بحثا عن نقاط مشتركة تبدل في الستاتيكو النيابي السلبي الذي ادى الى عجز المجلس النيابي عن القيام بواجبه لانتخاب الرئيس قبل القيام بأي عمل آخر.

وعليه، تحول مقر الخلية الفرنسية الى غرفة عمليات لتنسيق الجهود مع بيروت ومختلف عواصم هذه البلدان من اجل الوصول الى انتخاب الرئيس الذي يطلق مسيرة التعافي الاقتصادي والمالي والانقاذ، واجراء الاصلاحات الادارية والمالية والدستورية التي تحيي الثقة التي يحتاجها لبنان ليعود الى محيطه العربي والعالمي بكامل سلطاته ومؤسساته بالمواصفات الدستورية. لذلك انصبت الجهود جميعها في هذا الاتجاه وتلاحقت الاتصالات في اكثر من اتجاه داخلي واقليمي ودولي في المرحلة التي سبقت الشغور الرئاسي منذ اللحظة التي تحتسب فيها مهلة انتخاب الرئيس من الايام الستين في الاول من ايلول 2022 التي سبقت نهاية ولاية الرئيس العماد ميشال عون في نهاية تشرين الاول الماضي، وما تلاها من شهور الشغور التي عبرت اشهرها الـ11.

على هذه الخلفيات، عقد اللقاء الاول للخماسية في 6 شباط الماضي في باريس في حضور كل من مساعدة وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى باربرا ليف ومعها احد كبار المسؤولين في الخارجية تيري وولف، مستشار الديوان الملكي السعودي نزار العلولا ، مساعد وزير الخارجية القطري محمد الخليفي، المستشار في الرئاسة الفرنسية للشرق الاوسط باتريك دوريل ومديرة قسم الشرق الاوسط في الخارجية الفرنسية آن غيغن، وسفير مصر في باريس علاء يوسف. وشارك من لبنان سفيرتا الولايات المتحدة دوروثي شيا وفرنسا آن غريو وسفير السعودية وليد البخاري.

اعتبر اللقاء الاول من المحاولات الجدية للتعاون بين الاطراف الخمسة بعد لقاءات ثنائية وثلاثية توزعت بين بيروت وباريس ◄

◄ والدوحة وطهران، وشارك فيها السفراء وكبار الموظفين الى ان طرأ تعديل فرنسي كبير واساسي في 8 حزيران الماضي، عندما عيّن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وزير خارجيته السابق جان ايف لودريان ممثلا شخصيا له مكلفا بالملف اللبناني. وهو ما فرض قراءة جديدة للتوجه الفرنسي الذي يمثله الديبلوماسي العتيق والاعلى رتبة ومستوى بين المقربين من الرئاسة الفرنسية. وهو ممن سبق له ان عاين الوضع اللبناني من قرب، من موقعه كوزير للخارجية منذ بداية ولاية ماكرون عام 2017 وحتى نهاية ولايته الاولى عام 2022 بما فيها من محطات رافقت جائحة الكورونا والازمة النقدية والمالية، مرفقة بسلسلة مبادرات قادها ماكرون شخصيا.

بعد تعيينه، زار لودريان بيروت في جولة اولى، وامضى فيها ثلاثة ايام امتدت من 21 الى 24 حزيران التقى خلالها كبار المسؤولين ورؤساء الكتل النيابية والنواب المستقلين والتغييريين والقيادات الروحية، ولم يستثن احدا في اوسع جولة يمكن ان يقوم بها مقدما عرضا شاملا لما انتهت اليه اتصالاته.

بعد اسابيع، عقدت الخماسية اجتماعا ثانيا لها في 17 تموز الماضي في الدوحة خصص لتقويم ما سعت اليه الاطراف الخمسة، والمراحل التي قطعتها مهمة لودريان تتويجا لاتصالات اجراها مع القيادتين السعودية والقطرية والتي كانت على تواصل مع طهران، اذ انه لم تمر ايام على الاجتماع حتى كان وزير خارجية قطر في طهران للقاء نظيره على ان يعود لودريان الى بيروت في محاولة جديدة لاستكمال مهمته تحت مجموعة من السقوف التي رسمها الاجتماع الذي انتهى الى بيان شامل دعا فيه "اللبنانيين الى التعجيل في اجراء الانتخابات الرئاسية وتنفيذ اصلاحات اقتصادية ضرورية من اجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه مواطنيها".

وبعدما اكدت اللجنة على "الالتزام بسيادة لبنان واستقلاله"، لفتت الى انها "تتابع بقلق انه وبعد تسعة اشهر تقريبا من انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون لم ينتخب القادة السياسيون للبنان خلفا له. ومن الاهمية بمكان

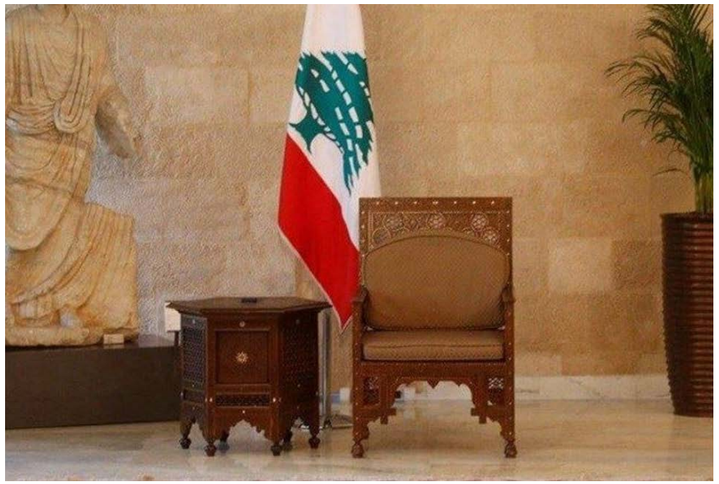

الخماسية تطالب برئيس يشكل ائتلافا واسعا وشاملا لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الاساسية

ان يلتزم اعضاء البرلمان اللبناني بمسؤوليتهم الدستورية وان يشرعوا في انتخاب رئيس للبلاد". وكشف البيان ان اللجنة ناقشت "خيارات محددة في ما يتعلق باتخاذ اجراءات ضد اولئك الذين يعرقلون احراز تقدم في هذا المجال". وجددت حديثها عن المواصفات المطلوبة لرئيس البلاد على ان "يجسد النزاهة ويوحد الامة ويضع مصالح البلاد في المقام الاول، ويشكل ائتلافا واسعا وشاملا لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الاساسية، لاسيما تلك التي يوصي بها صندوق النقد الدولي".

وفي اعقاب الاجتماع الثاني للجنة الخماسية، قصد لودريان بيروت في زيارة امتدت من 25 الى 27 تموز، خصصها للبحث مع المعنيين مباشرة بالاستحقاق الرئاسي. وقالت الخارجية الفرنسية انه "شدد مع جميع المتحدثين اليه على ضرورة الخروج من المأزق السياسي والمؤسساتي الحالي الذي يستمر بسبب طول مدة الشغور الرئاسي، والذي يشكل مخاطر كبيرة على لبنان ودولته واستقرار. كما اقترح على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية انتخاب رئيس الجمهورية دعوتهم الى لقاء في لبنان في شهر ايلول بهدف التوصل الى توافق حول القضايا والمشاريع التي تشكل الاولوية والتي يجب ان يعمل عليها رئيس الجمهورية المستقبلي، بغية خلق جو من الثقة وتمكين البرلمان من الاجتماع في ظروف مؤاتية لاجراء انتخابات مفتوحة للخروج من هذه الازمة بسرعة".

قبيل الجولة الثانية، كانت الخماسية الدولية قد دخلت العطلة الديبلوماسية طيلة شهر آب فاستغلها لودريان ليوجه 38 رسالة الى النواب اللبنانيين (14 آب 2023) للاجابة عن سؤالين يتصلان بمواصفات الرئيس وبرنامجه، واعدا بزيارة ثالثة الى بيروت بعد الاجتماع الثالث للمجموعة الخماسية الذي عقد في 19 ايلول الماضي في نيويورك لتقويم ما انجز وتقريب وجهات نظر اللبنانيين لكسر المعادلة السلبية المتحكمة بالاستحقاق الرئاسي. لذلك انطلق حراك قطري وفرنسي بغية تحقيق هدف واحد يترجم بانتخاب الرئيس.